كلمة جامعة الدول العربية

في

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لاستعراض

المعاهدة لعام 2015

المنعقد في نيويورك

للفترة من (4/27 - 2015/5/22)

* * *

يلقيها

السيد/ السفير أحمد فتح الله

المراقب الدائم

لجامعة الدول العربية لدى الامم المتحدة

في جلسة النقاش العام

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء **(نيويورك 2015/04/30)**

السيدة الرئيس،

يسعدني بالإصالة عن نفسي وباسم جامعة الدول العربية، أن أضم صوتي لمن سبقوني في تهنئتكم بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذا المؤتمر، وأنني على ثقة في قدرتكم لإدارة مداولات هذا المؤتمر بحكمة وحياد بغية تحقيق الأهداف المنشودة. كما يسعدني الترحيب بانضمام دولة فلسطين إلى المعاهدة.

السيدة الرئيس،

يمثل قيام مؤتمر المراجعة النظر في الركائز الثلاثة لمعاهدة منع الانتشار وتقييم ما تم تنفيذه من قرارات ذات الصلة لتحقيق أهداف نزع السلاح ومنع الانتشار والاستخدامات السلمية الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه من خلال اجتاماعاتنا من أجل تأمين عالم أفضل بعيد عن شبح الأخطار النووية.

لذا، فإنني سأتناول باختصار تقييم ما تم بالنسبة للركائز الثلاثة هذه منذ اجتماعنا الأخير الذي عقد عام 2010 وذلك على النحو التالي:

فيما يخص نزع السلاح النووي، فما يبعث على القلق هو أنه بعد انقضاء أربعة عقود ونصف على دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، إزدادت المخاطر الناشئة عن التسلح النووي وهو ما يفرض علينا أن يقوم مؤتمر المراجعة هذا بتقييم لما تم تنفيذه لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وبصفة خاصة التعرف وتقييم تنفيذ ما ورد من استنتاجات وتوصيات في الوثيقة الختامية لعام 2010 في هذا الشأن.

ويؤسفني التعبير عن خيبة أملنا فيما ورد في التقرير المقدم إلى الاجتماع التحضيري الثالث للمؤتمر في هذا الشأن إذ أنه لا يرقى إلى مستوى الطموحات الواردة في الوثيقة الختامية لعام 2010 خاصة فيما يتعلق بالإجراءات الستة المطلوب اتخاذها من قبل الدول النووية.

ويؤثر ذلك بلا شك على مصداقية مؤتمرات المراجعة التي تعقد كل خمس سنوات وبالتالي مصداقية المعاهدة ككل حيث لا تزال العقيدة الأمنية العسكرية تسيطر على الجزء الأكبر من توجهات الدول النووية التي تخصص مبالغ ضخمة لتحديث والحفاظ على كفاءة ترساناتها النووية بحيث لا تتأثر هذه الإمكانات بأي تخفيض كمي لأنه يستعاض بذلك بزيادة القدرات والتكنولوجيات النووية العسكرية وبالتالي قوة الدمار التي يمكن أن تلحق بالعالم من ناحية واستمرار السباق النووي من ناحية أخرى.

لذا، أريد التأكيد مرة أخرى من هذا المنبر على ضرورة إيجاد آلية مناسبة من أجل تنفيذ الدول النووية لالتزاماتها الخاصة بنزع السلاح النووي من خلال الخطوات العملية المتفق عليها سواء كان ذلك في مؤتمر المراجعة لعام 2000 أو 2010.

السيدة الرئيس،

فيما يتعلق بعدم الانتشار، تؤكد الجامعة العربية على ضرورة امتثال جميع الدول الأطراف بصورة كاملة بالتزاماتها الخاصة بعدم الانتشار، والعمل على إزالة أي شكوك في هذا الصدد من خلال التعاون التام مع الجهات الدولية المخولة لذلك. ومن جهتنا، فإن الجامعة العربية توفي بالتزامتها من خلال تقديم تقرير سنوي حول تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540(2004) على المستوى الإقليمي.

ومن مصادر القلق لدى الجامعة العربية تجاه عدم الالتزام بمنع الانتشار وجود تطورين ومحاولة فرض أمر واقع وذلك على النحو التالي:

1. ما كشفت عنه الوثيقة الأمريكية المؤرخة في أبريل 1987 والتي تم نشرها مطلع شهر مارس 2015 . بعد رفع السرية عنها . عن وجود تعاون مع إسرائيل ساهم في إنتاجها لقنبلة حرارية نووية. لذا تطالب جامعة الدول العربية بتصحيح هذا الأمر فوراً ووقف أي تعاون تقني مع الدول التي ليست أطرافاً في المعاهدة لا سيما إسرائيل التزاماً بالمادة الأولى والمادة الثالثة للمعاهدة.
2. قرار مجموعة مورّدي المواد النووية بالتعاون مع دول غير أطراف بالمعاهدة.
3. عدم تحقيق عالمية المعاهدة حتى يومنا هذا مع استمرار إسرائيل وهي أحد دول منطقتنا في تحدي المجتمع الدولي بعدم انضمامها إلى المعاهدة متذرعة بأسباب وإدعاءات واهية، وهو ما يشكل فشل للمجتمع الدولي بأكمله.

وبرغم التسليم بأن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة لعدم استخدامها وتبطل مبررات لانتشارها؛ تأسف جامعة الدول العربية لعدم بدء مؤتمر نزع السلاح محادثات لوضع ترتيبات دولية فعالة ملزمة قانوناً تعطي بموجبها ضمانات أمنية للدول الأطراف غير النووية بشأن عدم استخدام أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة ضدها، برغم التأكيد عليها مراراً وآخرها في مؤتمر المراجعة لعام 2010.

السيدة الرئيس،

فيما يخص الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، تعيد جامعة الدول العربية التأكيد على حق جميع الدول الأطراف في المعاهدة في تطوير البحث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها لأغراض سلمية دون أي تمييز وفقاً للمادة الرابعة من

المعاهدة، وهو ما يشكل أحد الأهداف الرئيسية وحافزاً وراء انضمام الدول غير النووية لها، كما نرفض ازدواجية المعايير وأعني بذلك أنه في حين يتم منح دول غير أطراف استثناءات للتعامل من قبل دول أطراف في المجالات السليمة للطاقة النووية خارج نطاق المعاهدة ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن هناك محاولات لفرض قيود إضافية على الاستخدامات السلمية على الدول الأطراف في المعاهدة.

وفي هذا الصدد نؤكد أن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية كاف ويحقق الغرض المطلوب من التحقق، وأنه رغم أهمية البروتوكول الإضافي فإن الإنضمام إليه هو عمل إختياري بحت. كما تشدد على الدور الرئيسي الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال برنامج التعاون التقني في مساعدة الدول الأطراف، لاسما النامية منها، لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بطريقة حيادية وتسهيل نقل التكنولوجيا والمواد النووية والتعاون الدولي بين الدول الأطراف بهدف تحسين قدراتها العلمية والتكنولوجية في هذا المجال.

السيدة الرئيس،

أما فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط فلابد ونحن في هذه المرحلة الحرجة أن نذكر ارتباط قرار عام 1995 في هذا الشأن بالمد اللانهائي للمعاهدة وهما وجهين لعملة واحدة لا يمكن الفصل بينهما أو تجزئتهما. أن المد اللانهائي يرتبط بالتنفيذ الفعلي لقرار 1995 الخاص بالشرق الأوسط وهو ما لم يتحقق بعد ويضع على عاتق مؤتمرنا هذا اتخاذ قرارات حاسمة حول هذا الموضوع حتى لا تخيب آمال المجتمع الدولي لنصل إلى مؤتمر المراجعة في عام 2020 هو مؤتمر المراجعة العاشر وسوف يمثل هذا التاريخ كذلك مرور ربع قرن على قرارات عام 1995 ونصف قرن على دخول المعاهدة حيز النفاذ، فأرجو أن يكون عام 2020 هو عام تجديد شباب وجدية المعاهدة بدلاً من إعلان إصابتها بالشيخوخة المبكرة.

وتأسف جامعة الدول العربية للإخفاق في عقد مؤتمر 2012 حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط الذي يعد مطلباً دولياً تم الاتفاق عليه بتوافق الآراء في الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة لعام 2010، وذلك بالرغم من التعاون والمرونة اللذان تحلت بهما الدول العربية على مدار السنوات الخمس الماضية. وعلى النقيض، اتسم الموقف الإسرائيلي بالتعنت مع إصرار إسرائيل على إقحام قضايا خارج إطار المؤتمر تراعي ما تطلق عليه مشاغلها الأمنية فقط، إضافة إلى مقاومة أي دور للأمم المتحدة خلال العملية التحضيرية.

وإذ تذكر جامعة الدول العربية بالرسائل التي أودعتها الدول العربية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لدى الأمين العام للأمم المتحدة قبل 31 ديسمبر 2014، بشأن تأييدها إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. فأنها تؤكد من هذا المنطلق، استمرار الدول العربية في العمل بطريقة بناءة من أجل إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط حيث قدمت إلى سكرتارية المؤتمر ورقة عمل تتضمن رؤيتها لإنشاء المنطقة الخالية من خلال خطوات محددة تبدأ بقيام أمين عام الأمم المتحدة بالدعوة لعقد مؤتمر خلال 180 يوم من انتهاء هذا المؤتمر بهدف إطلاق مسار للتوصل لاتفاقية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، إيماناً منها بأن هذا الأمر يصب في صالح جميع شعوب المنطقة، والأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

وفي هذا الصدد تود جامعة الدول العربية توجيه الشكر إلى السيد/ياكو لايافا ميسر المؤتمر والحكومة الفنلندية وكافة المنظمين على تواصلهم المستمر مع لجنة كبار المسؤولين العرب التي تم إنشاءها في إطار جامعة الدول العربية خصيصاً للتحضير لمؤتمر 2012.

السيدة الرئيس،

في الختام تدرك جامعة الدول العربية أن ما دامت الأسلحة النووية موجودة فإن احتمال استخدامها يبقى وارداً، وتنبه إلى أن النتائج التدميرية والعواقب الإنسانية والبيئية طويلة الأمد التي ستنتج عن أي استخدام لهذه الأسلحة تتخطى القدرات الدولية لاحتوائها.

لذا ترى أن التطور المنطقي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، هو بدء تفاوض جدي بشأن صياغة معاهدة عالمية وغير تمييزية يمكن التحقق منها تحظر الأسلحة النووية، وتتساوى فيها جميع الدول في الواجبات والحقوق.

وشكراً السيدة الرئيس ،،،